



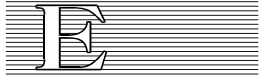
الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع التاسع للجنة الخبراء

الاجتماع الثالث والثلاثون للجنة الخبراء



Distr.: General

E/ECA/COE/33/3  
AU/CAMEF/EXP/3(IX)  
12 March 2014

Arabic  
Original: English

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة السابعة  
لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية  
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين  
ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية

أبوجا، نيجيريا  
٢٥ - ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٤

## تقرير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في عام ٢٠١٤

الموضوع: التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في أفريقيا



## تقرير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٤

### أولاً - مقدمة

١- يقدم هذا التقرير تحديثاً للتقدم الذي أحرزته أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويستخدم التقرير آخر البيانات المتوفرة لدى شعبة إحصاءات الأمم المتحدة وغيرها من المصادر الموثوقة. وينقسم التقرير إلى قسمين. يستكمل القسم الأول التقارير السابقة بالوقوف على التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تنفيذ التزامات الأهداف الإنمائية للألفية، في حين يلخص الجزء الثاني عملية ما بعد عام ٢٠١٥، وعلى وجه الخصوص العملية الإقليمية الأفريقية المفضية إلى إعداد الموقف الأفريقي الموحد من الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢- تواصل أفريقيا تحقيق التقدم في مختلف الأهداف والمؤشرات؛ بيد أن هذا التقدم لا يزال متفاوتاً وبطيئاً بدرجة لا تمكن من بلوغ الأهداف في الموعد النهائي المحدد وهو عام ٢٠١٥، الأمر الذي يؤكد على ضرورة التعجيل بالجهود المبذولة لتحقيق الأهداف في موعدها. ومقارنة ببقية المناطق، يعد التقدم المحرز في أفريقيا الأبطأ بالنسبة إلى معظم الأهداف نظراً لأن أفريقيا تشهد أعلى معدلات الوفيات بين الأطفال والوفيات النفاسية ومعدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وهناك أيضاً تفاوتات واسعة في الأداء خاصة فيما بين البلدان والأهداف. ولا تزال ندرة البيانات تعيق جهود الرصد والتقييم بالنظر إلى أن بعض الأهداف والمؤشرات تفتقر إلى البيانات الكافية لإجراء التحليلات الملائمة بشأنها. ويسهم ذلك في حجب التقدم الحقيقي المحرز في تحقيق بعض الأهداف.

### الجدول ١ - لمحة سريعة عن أداء أفريقيا فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية

الهدف	الحالة	أفضل البلدان أداء (غايات ومؤشرات مختارة)
الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع	خارج المسار	الغاية ١ ألف: تونس، غابون، غينيا، الكاميرون و مصر الغاية ١ ب: إثيوبيا، بوركينا فاسو، توغو و زامبيا الغاية ١ جيم: تونس، الجزائر، جنوب أفريقيا، غانا، مصر، المغرب
الهدف ٢: تعميم التعليم الابتدائي	على المسار	المؤشر ٢-١: بوركينا فاسو، تونس، الجزائر، زامبيا، مصر و النيجر المؤشر ٢-٢: تنزانيا، سان تومي وبرينسيبي، و سيشيل، والمغرب وموريشيوس المؤشر ٢-٣: إريتريا، وبوتسوانا، و جنوب أفريقيا، وزمبابوي، وسوازيلند، و سيشيل، وغابون، وكابو فيردي، وليبيا
الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	على المسار	المؤشر ٣-١: بوتسوانا، وبوروندي، وتونس، و جنوب أفريقيا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وسوازيلند، و سيشيل، وغابون، وغانا، و غينيا الاستوائية، والكونغو، و ليسوتو، ومدغشقر، ومصر، و ملاوي، و ناميبيا المؤشر ٣-٣: جنوب أفريقيا، ورواندا، و السنغال و سيشيل
الهدف ٤: خفض وفيات الأطفال	خارج المسار	المؤشران ٤-١ و ٤-٢: إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وتونس، والجزائر، ورواندا، و سيشيل، وكابو فيردي، وليبيا، وليبيريا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، و ملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا والنيجر المؤشر ٤-٣: البلدان السابقة بالإضافة إلى أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، و غينيا، وموريتانيا والنيجر
الهدف ٥: تحسين صحة الأمهات	خارج المسار	الغاية ٥ ألف: إثيوبيا، وإريتريا، وتونس، وسان تومي وبرينسيبي، و غينيا الاستوائية، وليبيا، ومصر وموريشيوس الغاية ٥ ب: جنوب أفريقيا، ورواندا، وسوازيلند، وغانا، و غينيا - بيساو ومصر
الهدف ٦: محاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى	على المسار	الغاية ٦ ألف: جنوب أفريقيا، وزمبابوي، وكوت ديفوار، وناميبيا الغاية ٦ ب: بوتسوانا، جزر القمر، ورواندا و ناميبيا الغاية ٦ جيم: تونس، والجزائر، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وكابو فيردي، وليبيا، ومصر، وموريتانيا والنيجر
الهدف ٧: كفاءة الاستدامة البيئية	خارج المسار	المؤشر ٧-٣: إريتريا، و أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، الجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون الغاية ٧ جيم: بوتسوانا، وتونس، و جنوب أفريقيا، وجيبوتي، وسان تومي وبرينسيبي، و سيشيل، ومصر، وموريشيوس وناميبيا
الهدف ٨: الشراكة العالمية من أجل التنمية	خارج المسار	الغاية ٨ طاء: إثيوبيا، وإريتريا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وغابون، و غينيا - بيساو، والكاميرون، وكينيا، ومالي و ملاوي

## ثانيا - تقدم أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

### الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

٣- أفريقيا هي ثاني أسرع المناطق نموا في العالم، فقد انخفضت فيها معدلات الفقر المدقع أسرع من أي منطقة أخرى منذ عام ٢٠٠٥، بيد أن هذا الانخفاض لم يكن سريعا بما فيه الكفاية لتحقيق الهدف بحلول عام ٢٠١٥. وتبتعد المعدلات الحالية بمقدار ٢٠,٣ نقطة مئوية عن هدف عام ٢٠١٥. فمعظم العمال، وخاصة النساء يمارسون وظائف هشة. كما أن ارتفاع حدة التفاوتات في أفريقيا أضعف تأثير النمو على الفقر.

٤- وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١١، شهد الجنوب الأفريقي ومناطق شرق أفريقيا ووسطها وغربها انخفاضا بلغ ٢٤,٧ في المائة في معدلات الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم.<sup>١</sup> وبأرقام مطلقة كانت معدلات الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم عند مستوى ٤٢ في المائة في عام ٢٠١١. وحدث تراجع فيما يخص هذا المؤشر في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١١ في منطقة الجنوب الأفريقي، حيث شهدت زامبيا ومدغشقر تدهورا طفيفا بلغ ٥ و١٠ نقاط مئوية على التوالي. وقد شهد هذان البلدان تدهورا في فجوة الفقر<sup>٢</sup> في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١ بلغ ٦٤ في المائة و ٥٥ في المائة على التوالي.

٥- وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت على صعيد النمو، فقد تعذر تحقيق أي تقدم في مستويات العمالة في أفريقيا. فالبلدان الثلاثة التي توجد بيانات بشأنها للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ - جنوب أفريقيا والمغرب وموريشيوس - تظهر انتكاسات هامشية جدا في نسبة العمالة إلى السكان التي انخفضت بمقدار ٠,٦ و ٠,٣ و ٠,١ نقطة مئوية على التوالي. ويتركز تفشي البطالة عموما وسط الشباب والنساء. وتشكل بطالة الشباب تهديدا للاستقرار السياسي كما تبين مؤخرا في تونس وليبيا ومصر.

لم يشهد نقص التغذية سوى تحسن طفيف

٦- يبدو أن المعدلات العالية للبطالة والفقر في أفريقيا قد أثرت على جهود الحد من نقص التغذية. فهناك ثلاثة بلدان، هي إريتريا، وبوروندي، وجزر القمر، لديها مستويات لنقص التغذية تفوق ٦٠ في المائة على الرغم من التحسن المتواضع الذي شهدته. وفي الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٢ حدث انخفاض متواضع في هذا المؤشر حيث تراجع المعدل بمقدار ١٠ في المائة أو أكثر في بنن وملاوي وموريتانيا وناميبيا. وشهدت بلدان مثل رواندا والسنغال وسوازيلند والسودان و غامبيا وكوت ديفوار والنيجر ونيجيريا زيادة في معدلات نقص التغذية على مستويات مختلفة في نفس الفترة. بيد أن تونس والجزائر وجنوب أفريقيا وغانا وليبيا ومصر حافظت على معدلاتها في مستوى يقل عن ٥ في المائة في عام ٢٠١٢. ومقارنة بالمناطق الأخرى، فإن التحسن في خفض معدلات نقص التغذية هو الأدنى في أفريقيا (انظر الجدول الأول).

<sup>١</sup> International Labour Organization (2014). *Global Employment Trends 2014: Risk of a Jobless Recovery?* Geneva

<sup>٢</sup> يشير ذلك إلى المدى المتوسط لتدهور دخل الفرد إلى أقل من خط الفقر. وقد تم التوصل حسابيا إلى هذا المتوسط بالنسبة للفجوة بين المستوى المعيشي للأشخاص الفقراء و خط الفقر.

## الجدول ٢- انتشار نقص التغذية حسب المناطق (النسب المئوية)

التغيير بين ١٩٩٢-١٩٩٠ و ٢٠١١-٢٠١٣	٢٠١١ - ٢٠١٣	٢٠٠٨ - ٢٠١٠	٢٠٠٥ - ٢٠٠٧	٢٠٠٠ - ٢٠٠٢	١٩٩٢ - ١٩٩٠	المنطقة
٣٦,٥ -	١٢	١٢,٩	١٣,٨	١٥,٥	١٨,٩	العالم
٣٩,٤ -	١٤,٣	١٥,٥	١٦,٧	١٨,٨	٢٣,٦	المناطق النامية
٢٢,٣ -	٢١,٢	٢٢,٧	٢٣,٤	٢٥,٩	٢٧,٣	أفريقيا
٤٤,٠ -	١٣,٥	١٤,٧	١٦,١	١٨,٣	٢٤,١	آسيا

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الغذاء العالمي (٢٠١٣). حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأبعاد المتعددة للأمن الغذائي: روما

٧- هناك بيانات محدودة بشأن انتشار نقص التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة. ففي البلدان التي تتوفر بيانات بشأنها عن الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠، حدث تحسن في مالي وموريتانيا حيث انخفضت المعدلات بنسبة ٣٧,٢ في المائة و٥١,٦ في المائة على التوالي. وفي الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١١ انخفضت معدلات نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة في إثيوبيا بنسبة ٣١ في المائة.

### الهدف الثاني: تعميم التعليم الابتدائي

٨- يتسم تحسين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بأهمية حاسمة لتعزيز رأس المال البشري وكفالة القابلية للتوظيف في سوق العمل. وقد حققت معظم البلدان هدف تعميم التعليم الابتدائي، وهو ما يعني أن القارة في مجملها من المتوقع أن تحقق الهدف الثاني. ورغم ذلك يظل إكمال هذه المرحلة من التعليم تحدياً بالنظر إلى أن واحداً من كل ثلاثة أطفال يتوقف عن الدراسة قبل إكمال المرحلة الابتدائية.

سوف تحقق معظم البلدان غاية تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي

٩- حقق ١٧ بلداً من البلدان الأفريقية الخمسة والثلاثين التي تتوفر بيانات بشأنها معدلات الالتحاق صافية تجاوزت ٩٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك ليس هناك سوى ١١ بلداً تقل فيها المعدلات عن ٧٥ في المائة، وهي إريتريا وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي وغامبيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار وليبيريا ومالي والنيجر ونيجيريا. وحتى في هذه البلدان، لوحظ أداء مثير للإعجاب من حيث الجهود المبذولة والتقدم المحرز. فعلى سبيل المثال ارتفعت معدلات الالتحاق في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٢ بحوالي ٤٠ في المائة (من ٢٥,٣ في المائة إلى ٦٤,٥ في المائة) في بوركينا فاسو و (من ٢٤,٣ في المائة إلى ٦٥,٧ في المائة) في النيجر. ويعد مستوى الالتحاق الصافي في الجنوب الأفريقي ومناطق شرق أفريقيا ووسطها وغربها منخفضاً مقارنة بالمناطق النامية والمتقدمة النمو. ورغم ذلك فإن مستوى التحسن بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١ (٤٥ في المائة) يعتبر مشجعاً.

الشكل ١: المعدلات الصافية المعدلة للالتحاق بالتعليم الابتدائي حسب المنطقة (١٩٩٠ و ٢٠٠٠ و ٢٠١١)



المصدر: الأمم المتحدة ٢٠١٣. تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣.

### ضرورة التدخلات المحددة الهدف لتحسين معدلات الإكمال

١٠- على الرغم من الزيادات المسجلة في معدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية لا يزال التقدم في معدلات الإكمال بطيئاً، وبالتالي من الضروري بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد. وهناك ١٢ بلداً تجاوزت فيها معدلات الإكمال نسبة ٨٠ في المائة وهي بوتسوانا، وتونس، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وساو تومي وبرينسيبي، وسيشيل، وغانا، وكابو فيردي، ومصر، والمغرب، وناميبيا. ومع ذلك فقد شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى، وغانا، وكابو فيردي، وموزامبيق انتكاسات على هذا الصعيد.

### ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة يستند إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية

١١- يبدو أن ارتفاع معدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية قد أدى إلى تحسين مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة في العديد من البلدان الأفريقية. ويصدق هذا بصفة خاصة في البلدان ذات معدلات الإكمال العالية. وبصفة أخص، هناك مجموعة من ١٢ بلداً حققت معدلات إكمال تتراوح بين ٨٠ و ٩٠ في المائة في عام ٢٠١١ وحققت في نفس الوقت معدلات عالية لإلمام الشباب بالقراءة والكتابة تجاوزت ٩٠ في المائة. ومع ذلك، تبقى هذه الإنجازات في الإلمام بالقراءة والكتابة رهينة بتباينات إقليمية. ففي عام ٢٠١١، كانت هذه المعدلات أقل من ٧٠ في المائة في ١٢ بلداً، ٧ منها في منطقة غرب أفريقيا (السنغال، سيراليون، غامبيا، غينيا، كوت ديفوار، مالي، نيجيريا)، واثنان منها في وسط أفريقيا (تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى) وواحد في شرق أفريقيا (مدغشقر)، وواحد في شمال أفريقيا (موريتانيا)، وواحد في الجنوب الأفريقي (موزامبيق).

### الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

#### تطور مشجع للتكافؤ بين الجنسين فيما يتصل بالالتحاق بالمرحلة الابتدائية

١٢- أحرزت أفريقيا تقدماً لافتاً للنظر في تعزيز التكافؤ بين الجنسين، وخاصة فيما يتصل بمعدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية والتمثيل في البرلمانات الوطنية. ففي خلال العقدين الماضيين، فاق الأداء الأفريقي أداء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب شرق آسيا، وغرب آسيا في تضييق فجوة التفاوتات بين الجنسين في الالتحاق بالمرحلة الابتدائية. ومع ذلك، لا يزال التكافؤ بين الجنسين في المستويين الثانوي والعالي يشكل تحدياً على الرغم مما أحرز من تقدم.

١٣- وفي عام ٢٠١١، سجل ما يزيد عن نصف البلدان الأفريقية درجة في مؤشر التكافؤ بين الجنسين بلغت ٠,٩ أو أعلى فيما يخص معدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية. بيد أن ستة من هذه البلدان سجلت مؤشرا يزيد عن واحد، في حين تساوى عدد الصبية والفتيات في الالتحاق بالتعليم في المرحلة الابتدائية في بوروندي وغانا وسيشيل. وسجلت البلدان الأحد عشر المتبقية التي توجد بيانات بشأنها مؤشرا تجاوز ٠,٧٣. أما فيما يتصل بالتغيير بمرور الزمن، فقد حققت معظم البلدان زيادة بنسب تتراوح ما بين ١٠ في المائة و٤٩ في المائة في مؤشر المرحلة الابتدائية في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١١. ولم يتراجع الأداء سوى في أربعة بلدان فقط (إريتريا، وسوازيلند، وكابو فيردي، وليسوتو)، على الرغم من أن ثلاثة من هذه البلدان حافظت على مؤشر يزيد عن ٠,٩، بل إن بلدين منها أحرزا مؤشرا يزيد عن ١.

#### تدني مستوى التكافؤ بين الجنسين في مستويات التعليم العليا

١٤- لا تتوفر سوى بيانات شحيحة بشأن مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمرحلة الثانوية. بيد أن البيانات المتاحة تُظهر بصفة عامة أن درجات مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمرحلة الثانوية منخفضة نسبيا مقارنة بدرجات المرحلة الابتدائية. ومن بين البلدان التي تتوفر بيانات بشأنها عن العام ٢٠١١، تجاوزت سبعة منها مؤشر التكافؤ البالغ ٠,١، وسجل ١١ بلدا درجات تزيد عن ٠,٨، بينما سجلت العشرة المتبقية درجات أقل من ٠,٨. وبالإضافة إلى ذلك سجلت البلدان التي لديها بيانات قابلة للمقارنة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١١ زيادة في درجة مؤشر التكافؤ في الالتحاق بالمرحلة الثانوية بلغت في المتوسط ٥٠ في المائة، وهو ما يشير إلى تحسن في هذا المؤشر.

١٥- ولا تزال درجات مؤشر التكافؤ بالالتحاق بالتعليم العالي الأكثر تدنيا من بين مستويات التعليم الثلاثة. فمن بين البلدان الستة والعشرين التي تتوفر بيانات بشأنها لعام ٢٠١١، سجل سبعة عشر بلداً أكثر من ٠,٥ في درجات مؤشر التكافؤ في الالتحاق بالمرحلة الجامعية؛ وتجاوز خمسة بلدان منها معدل التكافؤ في الالتحاق بالتعليم العالي. في حين بلغت درجات مؤشر التكافؤ في سبعة بلدان أخرى ٠,٥ أو أقل.

#### تمثيل باهر للمرأة في البرلمانات الوطنية

١٦- في عام ٢٠١٣، كان هناك ٢٤ بلدا أفريقيا (أي ٤٤ في المائة) تحتل فيها المرأة ما بين ١٠ إلى ١٩,٩ في المائة من المقاعد في البرلمانات الوطنية. وفي ١٨ بلدا (أي ٣٣ في المائة) بلغ تمثيل المرأة ما بين ٢٠ إلى ٤٩,٩ في المائة، في حين بلغت نسبة تمثيل المرأة أقل من ١٠ في المائة في تسعة بلدان فقط (أي ١٦ في المائة). ورواندا هي البلد الوحيد الذي تجاوز فيه تمثيل المرأة في البرلمان نسبة ٥٠ في المائة من المقاعد. وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٣ شهدت معظم البلدان ارتفاعا مطردا في نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، حيث تضاعفت النسب المحققة في ١٩٩٠ في العديد من هذه البلدان.

#### الهدف الرابع: خفض وفيات الأطفال

تقدم جيد في خفض وفيات الأطفال إلا أنه لا يكفي لبلوغ الغاية بحلول عام ٢٠١٥

١٧- لقد بُذلت الكثير من الجهود لخفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا، وحققت القارة بالفعل تقدما جيدا، حيث انخفضت المعدلات من ١٤٦ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٨١ حالة وفاة

لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، فإن أفريقيا تشهد أعلى معدلات لوفيات الأطفال دون سن الخامسة في العالم، حيث يموت طفل من كل ٩ أطفال قبل بلوغه سن الخامسة. ولهذا الأمر صلة بمستوى التعليم الذي تحقّقه الأمهات، ومدى حصولهن على النظم الصحية فضلا عن دخل الأمهات ومستوى التغذية لديهن ومدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية.

١٨- وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٢، حققت أفريقيا تخفيضا في معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بلغ ٤١ في المائة في المتوسط. بيد أن ذلك يقل عن الغاية المستهدفة لخفض الوفيات بين ١٩٩٠ و٢٠١٥ والبالغة نسبة الثلثين، وهو ما يضع أفريقيا خارج المسار بالنسبة لهذه الغاية. وقد حدث تخفيض بنسبة ٦٠ في المائة أو أكثر لمعدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في إريتريا، وأوغندا، والجزائر، وجنوب السودان، ورواندا، وكابو فيردي، وليبيا، ومدغشقر، والمغرب، وموزمبيق، والنيجر، الأمر الذي يضع هذه البلدان في المسار المؤدي لبلوغ الغاية. ولكن بوتسوانا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو شهدت تزايدا في معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة خلال نفس الفترة. وتعزى هذه الزيادة بصفة أساسية إلى الوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز في الجنوب الأفريقي الذي يشهد أعلى معدلات للإصابة بالفيروس في أفريقيا.

١٩- وانخفضت معدلات وفيات الرضع في أفريقيا من ٩٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٥٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٢، وهو انخفاض بنسبة ٣٩ في المائة في المتوسط على صعيد القارة ككل. وخفض ١٧ بلدا معدلات وفيات الرضع بما يزيد عن النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٢، منها مصر، وملاوي، وليبيريا، وتونس التي انخفضت فيها المعدلات بما يزيد عن ٦٥ في المائة. وسجل ٢٧ بلدا آخر تخفيضا تراوح بين ٢٠ في المائة و٤٩,٩ في المائة. أما بوتسوانا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو التي سجلت زيادة في معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٢ فقد سجلت كذلك زيادة في معدلات وفيات الرضع خلال نفس الفترة. ووفقا لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، والصومال هي البلدان التي تشهد أعلى معدلات لوفيات الرضع في عام ٢٠١١ حيث سجلت جميع هذه البلدان ما يزيد عن ١٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي. وفي عام ٢٠١٢ سجلت نفس هذه البلدان أعلى معدلات لوفيات الأطفال، غير أن معدلات عام ٢٠١٢ تقل عن ١٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي؛ باستثناء سيراليون التي تتجاوز فيها معدلات وفيات الأطفال ١١٧,٤ لكل ١٠٠٠ مولود حي.

*تقدم متفاوت في معدلات التحصين*

٢٠- يبقى التحصين إحدى مبادرات الصحة العامة الأكثر نجاحا، حيث حال دون وفاة مليونين إلى ثلاثة ملايين طفل كل عام من أمراض مثل الحصبة، والكزاز، والدفتيريا على صعيد العالم.<sup>٣</sup> وارتفع معدل تغطية التحصين في المتوسط من ٦٨ في المائة في ١٩٩٠ إلى ٧٩ في المائة فقط في عام ٢٠١١. ومع ذلك، باستثناء أربعة بلدان (تشاد، الصومال، كوت ديفوار، ليبيريا)، بلغت التغطية في باقي البلدان الأفريقية أكثر من ٥٠ في المائة في عام ٢٠١١، وبلغ معدل التغطية فيما يقرب من نصف هذه البلدان ٩٠ في المائة أو أكثر.

<sup>٣</sup> اليونيسيف، حقائق وأرقام عن التحصين، نيسان/أبريل ٢٠١٣، متوفر في:



## الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات

لا تزال أفريقيا تتحمل أكبر عبء ناجم عن الوفيات النفاسية

٢١- انخفضت معدلات الوفيات النفاسية في أفريقيا من ٧٤٥ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٤٢٩ في عام ٢٠١٠، وهو انخفاض بنسبة ٤٢ في المائة، ومع ذلك لا تزال القارة تتحمل أكبر عبء ناجم عن الوفيات النفاسية في العالم، حيث تحدث ٥٦ في المائة من المجموع العالمي للوفيات النفاسية في أفريقيا. وتعد القارة موطنًا للبلدان العشرة التي لديها أعلى معدلات للوفيات النفاسية على الصعيد العالمي. ويعزى ذلك إلى التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وتفاوتات المناطق الجغرافية، والافتقار إلى سبل الوصول إلى القابلات الماهرات، وقلة فرص الحصول على وسائل منع الحمل، وارتفاع معدل الولادة بين المراهقات، ويرتفع هذا الرقم في أوساط النساء الفقيرات وغير المتعلمات اللاتي ليس لديهن دخل أو اللاتي يقمن في المناطق الريفية النائية. وفي معظم البلدان الأفريقية يحدث أقل من نصف حالات الوضع في حضور اختصاصي صحي ماهر.

٢٢- وتعد إثيوبيا أحد البلدان التي أعلنت إحرازًا تقدم في خفض معدلات وفيات الأمهات في الفترة الأخيرة باستخدام تدخلات قليلة التكلفة. وعلى وجه الخصوص، شهدت إثيوبيا برنامجًا ناجحًا للإرشاد الصحي على صعيد المجتمعات المحلية يقوم بتوفير خدمات الرعاية الصحية في المناطق الريفية.<sup>٤</sup> ونجح البرنامج في تقريب الخدمات من مقر إقامة السكان، وخاصة سكان المناطق الريفية الذين عانوا تاريخيًا من صعوبة الحصول على الخدمات الصحية وساهموا في ارتفاع معدلات الوفيات النفاسية أكثر من سكان الحضر.

*تدني استخدام وسائل منع الحمل وارتفاع عدد ولادات المراهقات يقفان وراء ارتفاع معدلات الوفيات النفاسية*

٢٣- ثمة عامل رئيسي آخر يساهم في الوفيات النفاسية وهو الافتقار إلى سبل الحصول على وسائل منع الحمل للمتزوجين، نظرًا إلى أنه يفرض على العديد من حالات الحمل غير المرغوبة والمعرضة للمخاطر. ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية، يبلغ متوسط الاستخدام الإقليمي لوسائل منع الحمل ٢٤,٤ في المائة. وقد تجاوز ٢٢ بلداً المتوسط الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في حين لا يزال ٢٦ بلداً في مستوى أقل من المتوسط الإقليمي.

٢٤- وتعتبر معدلات الولادة بين المراهقات عاليةً إذا ما حدثت ١٠٠ حالة وضع من بين ١٠٠٠ امرأة في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة. وتظهر البيانات المتوفرة عن البلدان الأفريقية على مدى سنوات أن أكثر من نصف البلدان الأفريقية لديها معدلات ولادة بين المراهقات تزيد عن ١٠٠. ونظرًا لأن الزواج المبكر لا يزال كثير الحدوث في المجتمعات الأفريقية، فإن هذه الممارسة تعتبر عاملاً رئيسياً من العوامل المساهمة في ارتفاع معدلات ولادة المراهقات في أفريقيا.

<sup>٤</sup> التدخلات البارزة والواعدة في الوفيات النفاسية وتحسين نتائج الولادات. مقابلة أجرتها "حملة التعجيل بخفض الوفيات النفاسية، ووفيات الرضع والأطفال في أفريقيا" مع الدكتور إدبولو أولاجيدي، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. متوفر في:

## الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى

هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لبلوغ الغايات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل

٢٥ - تم تحقيق مكاسب غير مسبوق في خفض معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. ومع ذلك لا تزال أفريقيا تسجل أعلى المعدلات فيما يخص الانتشار وحالات الإصابة ومعدلات الوفيات على الصعيد العالمي، كما أن معدلات الانتشار أعلى لدى النساء منها لدى الرجال. فمِن بين ٣٥,٥ في المائة مليون شخص مصابين بالإيدز في العالم في عام ٢٠١٢، كان هناك ٢٥ مليون شخص متركزين في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا ووسطها وغربها. وسجلت هذه المنطقة نفسها ١,٦ مليون وفاة ناجمة عن الإيدز من بين ٢,٣ مليون حالة وفاة سُجلت عالميا في نفس السنة. فضلا عن ذلك، يحدث أكثر من ثلثي وفيات الفيروس والإيدز بين الأطفال والبالغين في نفس المنطقة في أفريقيا. وتظهر الاستقصاءات التي أجريت مؤخرا أن هناك زيادة في السلوك الجنسي غير الآمن (تعدد الشركاء في العلاقات الجنسية، ومحدودية استخدام الواقي الذكري) في بعض البلدان الأفريقية. وعلى وجه الخصوص، لوحظ تزايد عدد الشركاء في العلاقات الجنسية في إثيوبيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وجمهورية تنزانيا الاتحادية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزمبابوي، وغابون، وكوت ديفوار، والكونغو في حين انخفض استخدام الواقي في أوغندا، والسنگال، وكوت ديفوار والنيجر.<sup>٦</sup>

بطء التقدم المحرز في مكافحة الملاريا

٢٦ - تم في السنوات الأخيرة توسيع نطاق التدخلات الهادفة إلى الحد من الإصابة بالملاريا في أفريقيا نتيجة لتزايد التمويل لمكافحة الداء. ويحصل الأفريقيون بصورة متزايدة على الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، والتركيبات العلاجية التي تستخدم مادة أرتيميسينين. ولكن بالرغم من هذه الجهود، يظل عبء الملاريا ضخما في أفريقيا؛ حيث سجلت القارة ٨١ في المائة من حالات انتشار الملاريا والإصابة بها على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٠، كما سجلت نسبة ٩١ في المائة من الوفيات الناجمة عن الملاريا.

خفض معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أمر في غاية الأهمية لخفض معدلات انتشار السل

٢٧ - انخفضت معدلات انتشار السل لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة من السكان في أفريقيا بمقدار ١١ في المائة فقط بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١١. وعلى صعيد فرادى البلدان، انخفضت معدلات انتشار السل في عام ١٩٩٠ بأكثر من ٥٠ في المائة في إريتريا، وبوتسوانا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ورواندا، وغانا، وغينيا، ومدغشقر، ومصر، وملاوي، والنيجر، ونيجيريا. وفي المقابل، سجل ١٩ من بين ٥١ بلدا توجد بيانات بشأنه لعام ٢٠١١ معدلات انتشار أعلى للسل عن مستويات عام ١٩٩٠، إذ تضاعف العدد مقارنة بعام ١٩٩٠. والعديد من هذه البلدان هي بلدان لديها معدلات انتشار عالية تاريخيا بفيروس نقص المناعة البشرية، و/ أو هي بلدان تعاني من تفشي النزاعات.

<sup>٥</sup> WHO and UNAIDS. Core epidemiology slides. September 2013. Available at

[http://www.unaids.org/en/media/unaids/contentassets/documents/epidemiology/2013/gr2013/201309\\_epi\\_core\\_en.pdf](http://www.unaids.org/en/media/unaids/contentassets/documents/epidemiology/2013/gr2013/201309_epi_core_en.pdf).

<sup>٦</sup> UNAIDS. Global Report: UNAIDS Report on the Global AIDS Epidemic 2013. Available at

[http://www.unaids.org/en/media/unaids/contentassets/documents/epidemiology/2013/gr2013/UNAIDS\\_Global\\_Report\\_2013\\_en.pdf](http://www.unaids.org/en/media/unaids/contentassets/documents/epidemiology/2013/gr2013/UNAIDS_Global_Report_2013_en.pdf).

٢٨ - ويرتفع معدل انتشار السل بارتفاع عدد الإصابات الجديدة (أي معدل الإصابة بالسل). ويمكن أحد أسباب ارتفاع عدد الإصابات الجديدة في فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ويشير تقرير منظمة الصحة العالمية عن السل لعام ٢٠١٣ أن من بين ٨,٨ مليون شخصا أصيبوا بالسل في عام ٢٠١٢، هناك ١,١ مليون شخص (أي حوالي ١٣ في المائة) مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، و٧٥ في المائة من هذه الحالات حدثت في أفريقيا. وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١١ ارتفعت معدلات انتشار السل بمقدار ١٦ في المائة. والبلدان المذكورة أعلاه التي خفضت معدلات انتشار السل بأكثر من ٥٠ في المائة حققت أيضا مكاسب جيدة نسبيا في خفض معدلات الإصابة خلال نفس الفترة. ومن حيث معدلات الوفيات، انخفض المتوسط الأفريقي بمقدار ٢٣ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١. وفي البلدان التي أحرزت تقدما في خفض معدلات انتشار السل، ومعدلات الإصابة به والوفاة بسببه، تحققت معظم المكاسب في خفض معدلات الوفيات الناجمة عن السل.

### الهدف السابع: كفاءة الاستدامة البيئية

تم إحراز تقدم جيد في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والمواد المستنفدة لطبقة الأوزون

٢٩ - على الرغم من التقدم التي تحرزه أفريقيا بالنسبة لمؤشرات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود إذا أريد تحقيق الاستدامة البيئية. وتبقى القارة متخلفة عن الركب العالمي فيما يتصل بفرص الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي المحسنة، حيث يوجد بها ما يزيد عن ٤٠ في المائة من مجموع السكان الذين ليست لديهم فرص للحصول على مياه الشرب المأمونة على الصعيد العالمي.

### ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

٣٠ - خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، خفض ١٧ بلدا أفريقيا فقط من انبعاثاته من ثاني أكسيد الكربون في حين زادت هذه الانبعاثات في ٣٥ بلدا. وسجلت غينيا الاستوائية أعلى زيادة حيث ارتفعت فيها الانبعاثات من ٠,٨٧٤٤ إلى ٦,٦٨٠٥ طن للفرد.

### انخفاض استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

٣١ - ومع ذلك فقد شهدت الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١ أداء مثيرا للإعجاب فيما يتصل بخفض استهلاك المواد المستنفدة للأوزون. فقد حقق أكثر من نصف البلدان الأفريقية خفضا تجاوز ٥٠ في المائة. وتشمل هذه البلدان إريتريا، وأوغندا، وتنزانيا، والجزائر، جزر القمر، وجيبوتي، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وسيراليون التي سجلت تخفيضا بلغ أكثر من ٩٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١. وحققت أربعة بلدان أخرى خفضا يزيد عن ٩٠ في المائة في حين سجل ١٦ بلدا خفضا يزيد عن ٨٠ في المائة. ولكن من بين أفضل البلدان أداء، لم تحرز سوى أوغندا وزمبابوي تخفيضا ملموسا في الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١. وشهدت بلدان مثل الجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسيراليون انتكاسات في التقدم المحرز في الفترة الممتدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١. وعلى الرغم من الانجازات التي حققتها معظم البلدان الأفريقية في المؤشر ٣-٧، فقد شهدت ستة بلدان زيادة في استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١. ومن بين هذه البلدان، حدثت أقصى الزيادات في جمهورية أفريقيا الوسطى وغابون، اللتين سجلتا زيادة بأكثر من ١٥٠ في المائة.

### أفريقيا متخلفة عن الركب فيما يتصل بمرافق الصرف الصحي وسبل الحصول على مياه الشرب المأمونة

٣٢ - لا يزال الحصول على مياه الشرب المأمونة يمثل تحدياً لأفريقيا. وحتى عام ٢٠١١، كان هناك ١٨ بلداً بمقدور ٨٠ في المائة من سكانه الحصول على موارد لمياه الشرب المأمونة، في حين بلغ مستوى الحصول على مياه الشرب المأمونة أقل من ٥٠ في المائة في خمسة بلدان (إثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، ومدغشقر وموزامبيق). ومع ذلك، فقد حدث بعض التحسن. ففي عام ٢٠١١ كان ٧٣ في المائة من السكان في أفريقيا يستخدمون مصدراً محسناً لمياه الشرب.

٣٣ - فضلاً عن ذلك، لا يزال الحصول على مرافق الصرف الصحي يشكل تحدياً، خاصة في بلدان الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا ووسطها وغربها. ومعظم بلدان هذه المناطق هي خارج المسار المؤدي إلى بلوغ الغاية المتصلة بمرافق الصرف الصحي المحسنة. ولم يتسع نطاق التغطية بالمرافق الصحية سوى بمقدار ٤ في المائة في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١ كان ٤٢,٣٥ في المائة من السكان يستخدمون مرفقاً محسناً، وهو رقم يقل بنسبة ٣ في المائة عن النسبة المشار إليها في بيانات عام ٢٠١٠.

### الهدف ٨ : إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

٣٤ - بينما تراجعت الصادرات الأفريقية إلى البلدان المتقدمة لأسباب عديدة، لاسيما الأزمة المالية وأزمة الديون في منطقة اليورو، كانت هناك زيادة كبيرة في التجارة بين أفريقيا والاقتصادات الصاعدة. وقد أدى هذا الأمر إلى زيادة في الصادرات بنسبة ١٧,١ في المائة و١٨,٩ في المائة في الواردات في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١١. ومع ذلك، فإن التحدي الذي لا يزال قائماً يكمن في المحافظة على أطراف هذه الزيادة في الصادرات وتوجيهها نحو تخفيف وطأة الفقر. وكان أداء أفريقيا جيداً في المجالين الآخرين المتعلقين بالتنمية الشاملة، ألا وهما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسرة.

٣٥ - ولا تزال التجارة البينية في أفريقيا منخفضة إلى حد ما، إذ استقرت عند حوالي ١٢ في المائة. وعلاوة على ذلك، فإنها تفتقر إلى التنوع، حيث تعتمد معظم البلدان في أغلب الأحيان على السلع الأولية. وهناك جهود تُبذل لتحسينها. فعلى سبيل المثال، قام الاتحاد الأفريقي وغيره من الهيئات الإقليمية بعدد من المحاولات لتعزيز التكامل الإقليمي في خطوة لإزالة العقبات التي تتسبب في تضخيم تكلفة التجارة. وفضلاً عن ذلك، فإن البلدان التي تقوم بتطوير الهياكل الأساسية القاعدية المناسبة، مثل إثيوبيا، تعمل على التخلص من مشكلة اعتبارها أسواقاً ناشئة وأصبح الآن بالإمكان دخولها بسهولة أكثر.

٣٦ - ولا تزال معظم الاقتصادات الأفريقية هشة وتحتاج إلى دعم لتنميتها. وللأسف، لم تتمكن معظم الدول المتقدمة من الوفاء بالتزامها بتقديم العون في السنوات الأخيرة التي أخذت فيها تتعافى من أزمتي الرهن العقاري ومنطقة اليورو. ففي عام ٢٠١٢، قُدرت المساعدات التي قدمها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بقيمة ١٢٥ مليار دولار، أي أقل مما كانت عليه في ٢٠١١. ومن المتوقع أن يتجلى هذا الاتجاه كذلك في أرقام عام ٢٠١٣. وشهدت البلدان التي تضررت أكثر من أزمة منطقة اليورو (اليونان وإيطاليا وإسبانيا) أشد التخفيضات في التزاماتها بتقديم المعونة في عام ٢٠١٢ بنسبة ٢٠ في المائة، و٣٥ في المائة، و٥٠ في المائة على التوالي. غير أن بلدانا أخرى مثل أستراليا والنمسا وجمهورية كوريا، التي شهدت نمواً مالياً كبيراً، ضاعفت من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها بنسبة ١٠ في المائة، و٧ في المائة و١٥ في المائة على التوالي. وبما أن العديد من البلدان، لا سيما في منطقة

اليورو، أخذت تشهد بالفعل تحسنا في اقتصاداتها، وبانتهاء أسوأ مراحل الأزمة المالية، فإنه يتوقع على أقل تقدير أن تعود المساعدة الإنمائية الرسمية من هذه البلدان إلى سابق عهدها أو تزيد على المدى المتوسط. أما المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف فبقيت ثابتة نسبيا منذ عام ٢٠١١.

٣٧ - وعلى الرغم من أن أفريقيا عموما، والجنوب الأفريقي ووسط أفريقيا وغربها بوجه خاص، لا تزال تمثل أكبر متلقٍ للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن مستوى صافي هذه المساعدة لا يرقى إلى مستوى الالتزامات التي قطعت. فبينما لم يكن انخفاض صافي المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا ماثلا للانخفاض العام للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للدول النامية في فترة ٢٠١١-٢٠١٢، انخفض تدفق هذه المساعدة إلى مناطق الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا ووسطها وغربها بأكثر من ٥ في المائة في فترة ٢٠١١-٢٠١٢. وعلى العكس من ذلك، زاد صافي المساعدة الإنمائية الرسمية لشمال أفريقيا بحوالي ١١,٦ في المائة في فترة ٢٠١١-٢٠١٢. أما انخفاض مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا ووسطها وغربها فيعزى أساسا إلى الانخفاض الذي حدث في نصف بلدان هذه المناطق تقريبا. ومن بين هذه البلدان شهدت بوتسوانا وجنوب السودان وبوركينا فاسو وجنوب أفريقيا ورواندا وأنغولا وغينيا بيساو وتوغو وبوروندي (بهذا الترتيب) أكبر التخفيضات في ما تم تلقيه من مساعدة إنمائية رسمية.

٣٨ - ويُتوقع أن تواصل المساعدة الإنمائية الرسمية للجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا ووسطها وغربها في التدهور على المدى المتوسط، ما لم تتخذ بلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي إجراءات جذرية لردم الهوة بين الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وبين ما يتم دفعه فعلا. ومن المستبعد أن تكون هذه هي الحال في المستقبل القريب، نظراً لأن الاقتصاد الأمريكي ومعظم اقتصادات الاتحاد الأوروبي لم تتعافى تماما من أزمة الرهن العقاري والأزمة المالية وأزمة الديون؛ على الرغم من الموارد الضخمة التي أنفقت على برامج الإنقاذ والتسهيلات الكمية، وهو ما يعني ضيق الحيز المالي لهذه الدول لتمويل المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٩ - وشهدت أقل البلدان نموا أيضا تراجعاً في حجم الالتزامات المخصصة لها من الجهات المانحة. ولم تف سوى ١٠ بلدان بما التزمت به من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المستهدف في عام ٢٠١١ تجاه أقل البلدان نموا<sup>٧</sup>. وكان الوضع مماثلاً في عام ٢٠١٢، رغم تحسن الأداء تحسنا ضعيفا في عدد أكبر من البلدان. ونظرا لأنه لم يتبق سوى أقل من عامين على تاريخ ٢٠١٥ المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال هناك وقت لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية لتبلغ معا نسبة ١٥,٠ في المائة المستهدفة. ولكن، بالنظر إلى ضيق الوقت وإلى أن العديد من البلدان بدأت للتو فقط تتعافى من الضائقة المالية، لا أحد يعلم ما إذا كان سيتم الوفاء بتحقيق هذا الهدف.

٤٠ - ولم تنج واردات البلدان المتقدمة من أفريقيا (المعفاة من الرسوم) من الأزمات المذكورة أعلاه. فقد شهدت معظم البلدان الأفريقية، بما في ذلك أنغولا والكاميرون وموريتانيا وأوغندا استقرارا في أرقام النمو المتعلقة بالواردات بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. ومع ذلك، شهدت بعض البلدان نموا كبيرا في الواردات من البلدان المتقدمة النمو. ومن الأمثلة على ذلك، إريتريا (التي ارتفعت معدلاتها من ٩٨,٩ في المائة إلى ١٠٠ في المائة) وزيمبابوي (من ٨٨,١ في المائة إلى ٩٣,١ في المائة).

<sup>٧</sup> الغاية هي أن يبلغ صافي المساعدة الإنمائية لأقل البلدان نموا ٥,٠ في المائة إلى ٢٠,٢ في المائة من الدخل المحلي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤١ - وتأثرت سلبا كذلك الواردات الزراعية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. وتفاقت هذه المشكلة بسبب عدم انعقاد جولة الدوحة طيلة سنوات. ولحسن الحظ، فقد تمت تسوية معظم النقاط العالقة في جولة الدوحة في بالي في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣، والتزمت منظمة التجارة العالمية باختتام جولة الدوحة بحلول نهاية عام ٢٠١٤. ولا أحد يعلم ما إذا سيكون ذلك في صالح الدول النامية. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لا يزالان الشريكين التجاريين الرئيسيين لأفريقيا، فإن الدعم من هذه البلدان التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أخذ في الانخفاض بصورة مطردة إذا ما نظر إليه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخرى شهدت صادرات أفريقيا الزراعية إلى الاقتصادات الصاعدة زيادة مطردة لاسيما الصين والهند. وهذا التطور أبرز حاجة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى إبرام اتفاقات للتجارة الإقليمية. ولحسن الحظ، أدرك الأفريقيين هذه الحاجة في العقد الماضي. وبناء عليه، أبرمت الدول الأعضاء اتفاقات للتجارة الإقليمية في أفريقيا مثل منطقة التجارة الحرة الثلاثية التي أبرمتها السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٤٢ - والمشكلة الأخرى التي قد أخرجت التنمية عن مسارها في العديد من الدول الأفريقية تكمن في الديون المفرطة. ولمعالجة هذا الوضع بذلت جهود لتخفيف عبء الديون عن البلدان المثقلة بالديون من خلال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تم تنفيذها عن طريق المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وبلغ عشرون بلدا أفريقيا نقطة الإنجاز في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بينما بقي بلد واحد (تشاد) ما بين نقطة اتخاذ القرار ونقطة الإنجاز وثلاثة بلدان (إريتريا والصومال والسودان) هي في مرحلة ما قبل نقطة اتخاذ القرار اعتبارا من سبتمبر ٢٠١٣.

٤٣ - وعلى الرغم من انخفاض المساعدات المالية هو أمر تضررت منه أفقر البلدان أكثر من غيرها، تم إحراز تقدم كبير في تخفيف عبء الديون عن البلدان المؤهلة للاستفادة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. ومع ذلك، لا يتم التعامل مع مشاكل ديون البلدان النامية بصورة شاملة. فالبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تعاني من ضائقة الديون، ولكنها ليست مؤهلة للاستفادة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لا يمكنها الاستفادة من تخفيف عبء الديون أو من آليات لإيجاد حلول منظمة لتسوية الديون السيادية. واعتبارا من أبريل ٢٠١٣ تم الالتزام بتخفيف ٧٦ مليار دولار أمريكي من عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون و٣٦,٩ مليار إضافية (كلاهما حسب القيمة الحالية في نهاية ٢٠١١) في إطار المبادرة المتعددة الأطراف.

٤٤ - وقد تحسن استخدام قائمة الأدوية الأساسية الوطنية في معظم البلدان الأفريقية. فقد نُشرت كل الدول النامية تقريبا (٩٥ في المائة) قائمة الأدوية الأساسية الوطنية. وشهد ٨٦ في المائة منها تحديثا مستمرا في السنوات الخمس الماضية. وقبل عام ٢٠١٠ شهدت أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، ارتفاعا في نسبة السكان الذين يحصلون على الأدوية الأساسية في أنظمة الرعاية الصحية العامة والخاصة. بيد أن هذه النسبة ظلت مستقرة نسبيا منذ ذلك الحين.

٤٥ - وخطت أفريقيا خطوات كبيرة نحو اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكانت معدلات انتشار الهواتف المحمولة والإنترنت كبيرة بشكل خاص. وشهدت معظم البلدان زيادات كبيرة في الاستثمار في مجال المعلومات والتكنولوجيا. ومع ذلك، لا يزال عدد خطوط الهاتف الثابت في أفريقيا منخفضا جدا، الأمر الذي يعزى إلى تزايد شعبية الهاتف المحمول. وفي عام ٢٠١٢ لم يكن هناك سوى ستة بلدان لديها ١٠ خطوط هاتفية ثابتة لكل ١٠٠ من السكان وهي تونس وسيشيل وكابو فيردي وليبيا ومصر وموريشيوس. أما متوسط المنطقة فقد بقي كما هو عليه منذ عام ٢٠١٠ أي ٤ خطوط لكل ١٠٠ من السكان، وإلى جانب ذلك فقد تعرضت خطوط الهاتف الثابت للتخريب.

### زيادة كبيرة في عدد المشتركين في الهاتف المحمول

٤٦- لا يزال عدد المشتركين في الهواتف الخلوية المحمولة في أفريقيا ينمو بصورة ملفتة، حيث برزت القارة باعتبارها أسرع أسواق الهاتف المحمول نمواً في العالم. واعتباراً من عام ٢٠١٢، كان بحوزة ٧٣ من كل ١٠٠ ساكن في أفريقيا (أي ٧٢,٩ في المائة) هاتف محمول. وسجلت جميع البلدان الأفريقية من ٢٠١١ إلى ٢٠١٢ زيادة في عدد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول، ما عدا في ليبيا ومدغشقر والصومال وأوغندا. وتراجعت الدول المذكورة بنسب مئوية تتراوح بين ٢ في المائة و٥ في المائة. وشهد ١١ بلداً معدلات نمو أعلى من ٢٠ في المائة (إثيوبيا، وإريتريا، وبوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وزيمبابوي، وغابون، وغينيا بيساو، والكاميرون ومالي).

### الحصول على الهواتف المحمولة ييسر الحصول على الإنترنت

٤٧- ارتفع المتوسط القاري لمستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ ساكن من ١٠,٧ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٢. ويؤدي استخدام القارة المتزايد للهواتف الذكية والأسعار المغرية لخدمات الإنترنت إلى تيسير هذا التوجّه الإيجابي وتسريعه. فبين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢ رفع كبراً من البلدان عدد مستخدمي الإنترنت لديها بنسبة ٤٠ في المائة على الأقل. وبلغت زيادة عدد مستخدمي الإنترنت في بوتسوانا وإثيوبيا وكينيا وملاوي ٩٠ في المائة أو أكثر. أما الزيادة الأكبر، التي بلغت ١٢٩ في المائة، فقد تم تسجيلها في كينيا.

### الثالث: عملية المشاورات الإقليمية في أفريقيا بشأن الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ ونتائجها

٤٨- في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠، أقرّ مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعت من أجل إنهاء معاناة البشر من الجوع والعوز والأمراض، لاسيما في البلدان النامية، وحدد العام ٢٠١٥ تاريخاً لتحقيقها. ومع اقتراب الموعد النهائي في العام ٢٠١٥، يجري بذل جهود متضافرة لتحقيق هذه الأهداف ولإجراء تقييم دقيق للنجاحات والإخفاقات الحالية والاستفادة منها، وذلك في محاولة لتحديد خطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ تكون جامعة ومانعة.

٤٩- وفي هذا السياق اتخذ المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي المقرر EX.CL/Dec.561 (XVII) في تموز/يوليه ٢٠١٠ في كمبالا، وطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الشركاء، أن تبدأ التفكير في وضع أهداف إنمائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وتنفيذاً لهذا القرار، بدأت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا، سلسلة من المشاورات الإقليمية والقارية، وشاركت في مجموعة واسعة من الأنشطة الإقليمية والعالمية بشأن الخطة الإنمائية لما بعد العام ٢٠١٥. وتوجّه هذا الجهد بصدور الموقف للاتحاد الأفريقي بشأن الخطة الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ الذي أقرته الدورة العادية الثانية والعشرون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقد في أديس أبابا، إثيوبيا في كانون/يناير الثاني عام ٢٠١٤.

### ألف- العملية الإقليمية الأفريقية بشأن الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥

٥٠- شهدت العملية الإقليمية بشأن الخطة الإنمائية لما بعد العام ٢٠١٥ مشاورات إقليمية وشبه إقليمية متعددة، واجتماعات فنية وأخرى لمراكز التنسيق التابعة للجنة الرفيعة المستوى بهدف بلورة الموقف الأفريقي الموحد من الخطة الإنمائية لما بعد ٢٠١٥.

٥١ - وكان الهدف الرئيسي من المشاورات القارية والإقليمية إعداد خطة تلبية مطالب مختلف أصحاب المصلحة في أفريقيا. وفي هذا الصدد، عقدت المؤسسات الشريكة نشاطات شاملة أحاطت بوجهات نظر مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الأفريقية، بما في ذلك الحكومات، والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والشباب، والنساء، ومراكز الفكر والقطاع الخاص. وأفضت المشاورات الإقليمية الأولى التي أجريت في أكرّا في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١١ إلى عدة استنتاجات هامة شكلت الأساس للوثيقة الختامية، وأهمها هو أن الخطة الإنمائية الجديدة تحتاج إلى التركيز على النمو الاقتصادي والتحول، ويجب أن تشرف عليها جهات محلية. وبالتالي، يجب أن يحدث تحولٌ يمتثل في التوقف عن الاعتماد الكامل على المساعدات والأهداف والغايات المدفوعة من الخارج والانتقال إلى المبادرات الإنمائية الممولة محليا التي تقودها البلدان النامية. ثانيا، رغم أهمية الأداء فيما يخص الأهداف الإنمائية للألفية أو غياب هذا الأداء، إلا أن هناك حاجة إلى قياس هذا الأداء من حيث المستوى والجهد المبذول على حد سواء. وقد اتفق المشاركون على أن الأهداف الإنمائية للألفية ذات أهمية بالنسبة إلى التنمية في أفريقيا، إلا أنه ينبغي أن تُفهم على أنها خطوات ضرورية ولكنها غير كافية لتحقيق التنمية. وفي هذا الصدد، استقرّ الإجماع على أن الأهداف الإنمائية للألفية تركز حاليا كثيرا على النتائج دون النظر في العوامل المساعدة أو الوسائل لتحقيق هذه النتائج. ولذلك يتعين على الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تتضمن تحديد عوامل مساعدة على التنمية قابلة للقياس والتحقيق.

٥٢ - وقد جرى توثيق هذه النتائج في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٢، وقُدمت إلى القادة الأفريقيين في مؤتمر قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي المنعقد في تموز/يوليه ٢٠١٢. وحظي التقرير بالدعم السياسي من رؤساء دول الاتحاد الأفريقي مما أدى إلى صدور تفويض من الاتحاد الأفريقي لمفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، لتحديد أولويات أفريقيا في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا.

٥٣ - ولهذا الغرض، عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سلسلة من المشاورات شملت اجتماعين تشاوريين إقليميين وآخر قاريا مع مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات (أعضاء البرلمان)، والكيانات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشباب وممثلي القطاع الخاص. وعُقدت المشاورات الإقليمية الخاصة بمنطقتي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في مومباسا بكينيا في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٢، أما تلك الخاصة بمناطق غرب أفريقيا ووسطها وشمالها فعقدت في داكار بالسنغال في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٢. وجرت المشاورات القارية في الحمامات بتونس في آذار/مارس عام ٢٠١٣ حيث توصلت إلى وثيقة ختامية كانت بمثابة الأساس لمشروع الموقف الأفريقي الموحد الذي قدم إلى رؤساء الدول الأفريقية أثناء مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أيار/مايو عام ٢٠١٣ في أديس أبابا، إثيوبيا. وتضمن مشروع الموقف الأفريقي الموحد أربع نتائج إنمائية أو مجالات ذات أولوية، هي التحول الاقتصادي الهيكلي والنمو الشامل للجميع؛ والابتكار ونقل التكنولوجيا والبحث التطوير؛ والتنمية البشرية؛ والتمويل والشراكات. وضم أيضا مجموعة من العوامل المساعدة هي تنمية القدرات المؤسسية؛ والسلام والأمن؛ وحقوق الإنسان؛ والمشاركة والملكية على مستوى المجتمع المحلي والمستويين الوطني والعالمي؛ والشمول الاجتماعي والمساواة، والحوكمة والقيادة؛ والتكامل و التجارة الإقليمية، وتطوير الهياكل الأساسية.

٥٤ - وقررت الدورة العادية الحادية والعشرون لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أيار/مايو ٢٠١٣ إنشاء لجنة رفيعة المستوى تتكون من ١٠ رؤساء دول وحكومات برئاسة السيدة إلين سيرليف جونسون، رئيسة ليبيريا، لتعمل على صقل



الموقف الأفريقي الموحد وبناء تحالفات بين القارات بشأن الأولويات التي تم تحديدها. وطلب مؤتمر القمة أيضا من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة المعنيين، مواصلة إشراك الدول الأعضاء في العملية، بما في ذلك لجنة الممثلين الدائمين في أديس أبابا والمجموعة الأفريقية في نيويورك، بهدف مواصلة إعداد الموقف الأفريقي الموحد من الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ جنبا إلى جنب مع المؤسسات الشريكة.

#### عملية اللجنة الرفيعة المستوى

٥٥ - حددت المشاورات التي جرت بين العمدة الإقليميين ممثلين اثنين عن كل منطقة من مناطق أفريقيا في اللجنة الرفيعة المستوى على النحو التالي: غرب أفريقيا: ليبيريا (رئيسة اللجنة الرفيعة المستوى) وغينيا. وشمال أفريقيا: الجزائر وموريتانيا. ووسط أفريقيا: الكونغو وتشاد. وشرق أفريقيا: إثيوبيا وموريشيوس. والجنوب الأفريقي: ناميبيا وجنوب أفريقيا. وأثناء ذلك، كانت اللجنة قد عمدت مشروع الموقف الأفريقي على جميع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وأجرت مشاورات مع مجموعة السفراء الأفريقيين في جنيف في تموز/يوليه عام ٢٠١٣. كما أجرت اللجنة سلسلة من المشاورات مع مجموعة السفراء الأفريقيين ومجموعة المديرين التنفيذيين الأفريقيين في البنك الدولي ومناوبيهم في واشنطن العاصمة ومجموعة من السفراء الأفريقيين في نيويورك.

٥٦ - ولتنفيذ مقرر مؤتمر القمة، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع مكتب رئيس اللجنة الرفيعة المستوى اجتماعا فنيا مع الشركاء، واجتماعا لمراكز التنسيق التابعة للجنة في منروفيا بليبيريا لمناقشة اختصاصات الأمانة العامة، وتحديد طرائق دعم عمل اللجنة الرفيعة المستوى في وضع اللمسات الأخيرة على الموقف الأفريقي الموحد وإعداد خارطة الطريق. ثم قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الشركاء ومكتب رئيس اللجنة الرفيعة المستوى، بتنظيم الاجتماع الافتتاحي للجنة الرفيعة المستوى في ٢٣ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٣ في نيويورك (على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة) الذي وافق على خارطة الطريق وإنشاء فريق عمل فني لصقل مشروع الموقف الأفريقي الموحد. وقرر الاجتماع أيضا أن تتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي أمانة اللجنة الرفيعة المستوى يدعمها في ذلك مكتب الرئاسة.

٥٧ - وفي أعقاب نتائج الاجتماع الافتتاحي للجنة الرفيعة المستوى، نُظمت سلسلة من الاجتماعات الفنية واجتماعات اللجنة الرفيعة المستوى، أخذت في الحسبان التعليقات الواردة من مختلف الجهات المعنية من أجل التوصل إلى توافق للآراء على المجالات ذات الأولوية لمشروع الموقف الأفريقي الموحد من الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وتجويد الخطوط العريضة للوثيقة والاتفاق عليها. واتفقت مراكز التنسيق على خمسة مجالات ذات أولوية هي التحول الاقتصادي الهيكلي والنمو الشامل للجميع؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتنمية يكون محورها الإنسان؛ والاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية وإدارة مخاطر الكوارث؛ والتمويل والشراكات. وقامت أيضا بتعديل الإجراءات والأولويات الفرعية ذات الصلة في إطار كل مجال من هذه المجالات الواسعة ذات الأولوية. وبقيت العوامل المساعدة على حلها دون تغيير يذكر مقارنة بتلك التي قُدمت في المشروع الأولي للموقف الأفريقي الموحد. واتفقت مراكز التنسيق أيضا على خارطة طريق جديدة للموقف الأفريقي الموحد بما أن خارطة الطريق السابقة تجاوزتها الأحداث. وتم تقديم الموقف الأفريقي الموحد المنقح للقادة الأفريقيين خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في كانون الأول/يناير عام ٢٠١٤ في أديس أبابا بإثيوبيا. ورحب القادة الأفريقيون بتقرير رئيسة اللجنة الرفيعة المستوى، واعتمدوا الموقف الأفريقي الموحد. وطلب مؤتمر القمة من اللجنة الرفيعة المستوى الاجتماع قبل نهاية شهر شباط/فبراير عام ٢٠١٤ في نجامينا، وأن تضع مسألة السلم والأمن في صدارة الأولويات وتصوغ إستراتيجية للدعوة والتفاوض وعقد التحالفات.

### الجدول ٣: الأنشطة الرئيسية المتعلقة بالموقف الأفريقي الموحد من الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥

النشاط/الفعالية	التاريخ والمكان	الجمهور المستهدف	النواتج/المخرجات الرئيسية
مؤتمر قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي	كمبالا، تموز/يوليه ٢٠١٠	رؤساء الدول والحكومات	مقرر يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الشركاء، أن تبدأ التفكير في أهداف الألفية الإنمائية لفترة ما بعد ٢٠١٥
الاستقصاء الإلكتروني	عن طريق الإنترنت، استكمل	واضعو السياسات العامة، والمجتمع الأكاديمي، وممثلو منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (على نطاق قاري)	موجز النتائج وتقرير عن استنتاجات الاستقصاء
اجتماع تشاوري إقليمي	أكرا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	واضعو السياسات العامة، والمجتمع الأكاديمي، وممثلو منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (على نطاق قاري)	تكليف بإعداد أربع أوراق؛ والوثيقة الختامية
مؤتمر قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي	أديس أبابا، تموز/يوليه ٢٠١٢	رؤساء الدول والحكومات	قرار الاتحاد الأفريقي مواصلة المشاورات وإعداد موقف أفريقي موحد من الخطة الإنمائية لما بعد ٢٠١٥
اجتماع تشاوري إقليمي	مومباسا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢	واضعو السياسات العامة، والمجتمع الأكاديمي، وممثلو منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (من شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي)	الوثيقة الختامية منقحة
اجتماع تشاوري إقليمي	داكار، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	واضعو السياسات العامة، والمجتمع الأكاديمي، وممثلو منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (من غرب أفريقيا وشمالها ووسطها)	الوثيقة الختامية منقحة
اجتماع تشاوري قاري بشأن الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥	الحمامات، آذار/مارس ٢٠١٣	واضعو السياسات العامة، والمجتمع الأكاديمي، وممثلو منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (على نطاق قاري)	وثيقة النتائج الختامية ومشروع الموقف الأفريقي الموحد
تقديم الاستنتاجات للاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقي لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية	أبيدجان، آذار/مارس ٢٠١٣	واضعو السياسات العامة	الموقف الأفريقي الموحد المنقح والبيان الوزاري
مؤتمر قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي	أديس أبابا، أيار/مايو ٢٠١٣	رؤساء الدول والحكومات وواضعو السياسات العامة	قرار الاتحاد الأفريقي مواصلة المشاورات؛ إنشاء اللجنة الرفيعة المستوى
اجتماعات لجنة الخبراء التابعة للجنة الرفيعة المستوى	منروفيا أيلول/سبتمبر ٢٠١٣	الخبراء وأمانة اللجنة الرفيعة	اختصاصات اللجنة الرفيعة المستوى، وخارطة طريق للجنة الرفيعة المستوى/للموقف الأفريقي الموحد
	نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣	أعضاء اللجنة الرفيعة المستوى	اعتماد خارطة الطريق والاختصاصات
	أديس أبابا، إثيوبيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣	مراكز التنسيق التابعة للجنة الرفيعة المستوى، ولجنة الممثلين الدائمين (أديس أبابا)، والمجموعة الأفريقية (نيويورك)،	مصفوفة أولويات الموقف الأفريقي الموحد؛ موجز الموقف الأفريقي الموحد

	وممثلو الشباب منظمات المجتمع المدني		
سرد الموقف الأفريقي الموحد على أساس مصفوفة مجالات الأولوية	أمانة اللجنة الرفيعة المستوى	دبري زيت، إثيوبيا، تشرين الثاني ٢٠١٣	
مشروع الموقف الأفريقي الموحد	مراكز التنسيق التابعة للجنة الرفيعة المستوى	أديس أبابا، إثيوبيا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣٦	
قرار باعتماد الموقف الأفريقي الموحد	رؤساء الدول والحكومات وواضعو السياسات العامة	أديس أبابا، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	مؤتمر قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي

## باء: العمليات ذات الصلة

٥٨- بالإضافة إلى المشاورات الإقليمية والقارية التي أجرتها المؤسسات الشريكة هناك العديد من العمليات والأنشطة المختلفة الأخرى الجارية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، التي ساهم الكثير منها في تشكيل الموقف الأفريقي الموحد. وقد استفادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء من هذه النشاطات الجارية ذات الصلة بالخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ لتعزيز الموقف الأفريقي الموحد وتقاسم الأنشطة الجارية مع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء القارة والعالم، وتقديم مساهمات في العمليات العالمية المتعلقة بالخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٩- وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

(أ) الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

(ب) مشاورات منظمات المجتمع المدني بقيادة وكالة التعاون والبحث في ميدان التنمية والشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات، التي تُوّجت ببيان ختامي يلخص الأولويات الرئيسية للخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ج) مشاورات البرلمانين بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، في إطار الشبكة الأفريقية للبرلمانيين، التي ناقشت تصميم إطار الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ في سياق البيئة السياسية والاقتصادية العالمية المتغيرة؛

(د) الدورة الثالثة عشرة لآلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا المنعقدة في ١٤ و ١٥ نوفمبر ٢٠١٢ تحت شعار "الخطة الإنمائية لأفريقيا لما بعد عام ٢٠١٥"، حيث شهدت مناقشات مطولة ومقترحات محددة بشأن الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

(هـ) الاجتماع السادس للجنة المديرين العامين لمكاتب الإحصاءات الوطنية في ياماسوكرو، كوت ديفوار، تحت شعار "المتطلبات الإحصائية للخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥".

(و) منتدى القطاع الخاص الذي نظّمته مفوضية الاتحاد الأفريقي للتشاور مع القطاع الخاص، المنعقد في أبيدجان، كوت ديفوار، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

(ز) الاجتماع التشاوري الإقليمي لأفريقيا بشأن أهداف التنمية المستدامة الذي عقد ليوفر منبرا يتيح للبلدان الأفريقية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأولويات والأهداف لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة وتوضيح هذا التوافق

وتحديد معالمه؛ كما سعى الاجتماع لإثراء الموقف الأفريقي الموحد من خلال هذه الأولويات. وجرى إدراج نتائج هذه المشاورات في وثيقة ختامية.

٦٠- وعلى الصعيد العالمي، أجرى كل من الفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بالخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥،<sup>٨</sup> وفرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بخطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد ٢٠١٥،<sup>٩</sup> وشبكة حلول التنمية المستدامة<sup>١٠</sup> والاتفاق العالمي للأمم المتحدة<sup>١١</sup> مشاورات عالمية متعددة، كلٌّ مع قواعده ومع الجهات المعنية للحصول على مساهماتهم وتوصياتهم بشأن تحديد الإطار الدولي للتنمية الذي سيؤدي إلى نجاح الأهداف الإنمائية للألفية بعد عام ٢٠١٥. ووردت تفاصيل نتائج كل واحدة من هذه العمليات في التقارير ذات الصلة التي تحدد المجالات ذات الأولوية، والمبادئ العريضة للخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وأبعادها، والأهداف والغايات التوضيحية، وأبعاد التنمية المستدامة، والتحديات ذات الأولوية في التنمية المستدامة، وتقتصر تحديد أهداف التنمية المستدامة في إطار الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦١- وشكلت العمليات الأربع والتقارير المذكورة أعلاه رافدا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ بعنوان "حياة كريمة للجميع"<sup>١٢</sup> الذي صدر في شهر تموز/يوليه ٢٠١٣. ويقف التقرير على الحالة التي بلغها العالم حتى الآن، ومن ثم يشير إلى الوجهة التي ينبغي أن يصل إليها في الفترة المتبقية إلى غاية الانتهاء من الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى ما بعد تلك الفترة. ويحدد التقرير السياسات والبرامج التي أدت إلى النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي يمكن أن تسهم في تسريع هذا النجاح. ويفيد تقرير الأمين العام أن الحقبة الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ تتطلب رؤية جديدة وإطارا جديدا للاستجابة. ولذلك يجب أن تصبح التنمية المستدامة، التي يتيحها تكامل النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والإشراف البيئي، هي المبدأ التوجيهي العالمي والمعياري العملي.

### جيم: الاستنتاجات والآفاق المستقبلية

٦٢- إن الصورة التي تبرز من التقارير الحالية والسابقة تفيد عموما بأن التقدم الذي أحرزته أفريقيا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية كان مثيرا للإعجاب، إلا أنه لم يكن كافيا لبلوغها. ومع ذلك، فهناك زخما كبيرا لتحقيق الأهداف، وهو أمر جديد بالثناء بالنظر إلى حالة القارة في البداية. والتقدم اللافت للانتباه تم تحقيقه في الأهداف المتعلقة بتعميم التعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. وإذا توفر الدعم المؤسسي والمالي، فمن المرجح أن تحقق القارة هذه الأهداف في الأجل المتوسط أو البعيد.

٦٣- وفي كل الحالات تم استخلاص عدد من الدروس من الأهداف الإنمائية للألفية وبدورها سوف تسترشد صياغة الخطة الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ بهذه الدروس. وجرت هذه العملية في روح طغت عليها ضرورة حشد الدعم العالمي والمحلي لتطلعات التنمية في أفريقيا ومناصرتها، وتحقيق توافق في الآراء بشأن القضايا الرئيسية التي تود أفريقيا أن تراها في وثيقة المتفاوض عليها عالميا.

<sup>٨</sup> راجع التقرير الصادر عام ٢٠١٣ بعنوان: Partnership for Sustainable Development and Eradication of Poverty

<sup>٩</sup> راجع تقرير عام ٢٠١٣ لفريق الأمم المتحدة الإنمائي، المعنون: A "Million Voices: The World We Want"

<sup>١٠</sup> راجع تقرير: An Action Agenda for Sustainable Development

<sup>١١</sup> راجع تقرير: Corporate Sustainability and UN post 2015 Development Agenda

<sup>١٢</sup> A/68/202.

٦٤- ومما لا شك فيه أن اعتماد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الموقفَ الأفريقي الموحد يعني التزاما على أعلى المستويات السياسية لضمان ترجمة هذه الأولويات إلى إجراءات ملموسة تتخذها الدول الأعضاء. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل بشكل وثيق مع المؤسسات الشريكة، كما ستعمل على حشد مشاركة العمليات العالمية لكي تضمن إدراج أولويات أفريقيا في الخطة العالمية.